طارق الياسين ومنصور النزهان خلال الندوة (أنور الكندري)

منسقة الندوة تسنيم عبدالرحمن

خلال ندوة «حماية المستهلك» التي عقدها معهد الدراسات القضائية والقانونية

النزهان: التشهير بالمتورطين في الغش التجاري أمر ضروري

عقد معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية بوزارة العدل ندوة الحماية القانونية للمستهلك أمس الاول بهدف تنمية ونشر الثقافة القانونية والوعي بها فقد، حيث ألقى محاضرة خلال الندوة كل من نائب مدير نيابة الاموال العامة طارق عبدالعزيز الياسين ومدير ادارة حماية المستهلك بوزارة التجارة والصناعة منصور ناجي النزهان.

وفي بداية الندوة استعرض نائب مدير نيابة الاموال العامة طارق الياسين المرسوم بالقانون رقم 10 لسنة 1979 في شأن الإشراف على الاتجار في السلع وتحديد اسعار بعضها، مشيرا الى ان غاية المشرع من سن هذا القانون هو وضع ضوابط قانونية لوضع عملية أو التزامات تحكم التاجر عند قيامه ببيع السلع.

وقد تطرق الياسين الى المادة رقم 1 من القانون موضحا انها تشير الى ان وزارة التجارة والصناعة هي الجهة التي تختص بالإشراف على الاتجار في جميع السلع وانه لوزير التجارة والصناعة اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لتوفير بعض هذه السلع إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك، وعلى وجه الخصوص في سبيل تحقيق هذا الغرض.

وقال انه جاء في هذه المادة الزام كل من يحوز أو يستورد أو يبيع أي سلعة بأن يقدم للوزارة في المدة التي تحددها البيانات المتعلقة بكمياتها وأوصافها وتكلفتها وأسعار بيعها وأن يستولي عند الضرورة على أية سلعة مقابل تعويض عادل يراعي في تقديره التكلفة ونسبة معقولة من الربح ويقدر هذا التعويض لجنة يصدر بتشكيلها قرار من وزير التجارة والصناعة وأن يمنع تصدير أية سلعة أو يخضع تصديرها لإجازة مسبقة وأن ينظم طريقة بيع أية سلعة أو يقيد نقلها من جهة إلى أخرى.

جانب من الحضور

الياسين: جرائم الغش في المعاملات التجارية منتشرة بشكل واضح في الكويت

وأوضح الياسين أن القانون منع احتكار السلعة حتى لا ترتفع اسعارها بطريقة مصطنعة مشيرا الى ان الوزارة فرضت على التاجر تقديم بيانات عن السلع بهدف عدم زيادة اسعارها والتلاعب بالاسعار. وأشار الى ان القانون يحظر العمل على ارتفاع أسعار السلع ارتفاعا مصطنعا ويعتبر من وسائل ذلك إذاعة أخبار غير صحيحة بين الجمهور أو تخزين أو إخفاء كميات من السلع بقصد تحقيق ربح لا يكون نتيجة طبيعية لواقع العرض والطلب.

وتطرق الياسين خلال الندوة الى قانون رقم 62 لسنة 2007 في شأن قمع الغش في المعاملات التجارية مشيرا الى ان النيابة تتعامل بشكل دوري مع هذا القانون وان كثيرا من محاضر الضبطيات تعدها وزارة التجارة والصناعة وترسلها للنيابة متعلقة بهذا القانون. وأوضح ان جرائم الغش في المعاملات التجارية منتشرة في الكويت من خلال عمليات البيع والشراء مؤكدا ان من يقوم بمثل هذه المخالفات القانونية ليس أهل ثقة وتحمل لمسؤولية التراخيص التجارية الممنوحة لهم من قبل الوزارة.

من جانبه طالب مدير ادارة حماية المستهلك بوزارة التجارة والصناعة منصور النزهان الجهات القضائية بأن تساند «التجارة» لادخال بعض التعديلات على قانون رقم 62 لسنة 2007 في شأن قمع الغش في المعاملات التجارية تتضمن في مجملها تغليظ وتشديد العقوبات المقررة في القانون على المخالفين والمتلاعبين بالمواد والأنشطة التجارية في الكويت.

وأضاف النزهان أنه من الضروري التشهير باسم التاجر المتورط في عمليات غش تجاري حتى يتم ردع حدوث مثل هذه المخالفات موضحا ان قانون قمع الغش التجاري يتضمن الاشارة الصريحة في مادتيه الأولى والثانية الى عمليات الغش في حقيقة البضائع وطبيعتها ومنشأها، والى الأغذية الفاسدة وطرق التعامل معها.

وذكر ان من الأهمية بمكان ان يكون للوزارة حق الادعاء بنشر اسم وبيانات الشركة المخالفة وطبيعة مخالفتها وأسماء المنتجات المخالفة، وذلك بخلاف ما كان معمول به في القانون القديم الذي كان يمنع ذلك الأمر الا بعد صدور حكم نهائي من قبل المحكمة.

وطالب ايضا النزهان بضرورة ان تتم بعض التعديلات على القانون قمع الغش التجاري كرفع العقوبة على كل من تعمد الغش التجاري. وذكر النزهان ان تغليظ العقوبات اذا نشأ عن عملية الغش التجاري عاهة مستديمة أو وفاة شخص امر ضروري. وتطرق النزهان الى القرار الوزاري رقم 555 لسنة 2012 في شأن تنظيم حق المستهلك في استبدال أو رد السلع أو البضائع مشيرا الى ان المادة الثانية من هذا القرار ألزمت أصحاب المحلات والشركات والمؤسسات التجارية قبول استبدال أو رد السلع أو البضائع أو الآلات أو أية مواد أخرى قاموا ببيعها الى عملائهم وفقا لعدد من الشروط أهمها، ان يتم الاستبدال أو الرد خلال خمسة أيام من تاريخ الشراء، وأن تكون البضائع أو السلع أو الآلات التي يراد استبدالها أو ردها بحالة جيدة وقابلة للعرض، وأن تكون السلع أو البضائع أو الآلات أو المواد بها خلل أو لا تتوافق مع المواصفات أو لا يمكن اصلاح هذا الخلل دون المساس بجودتها.

وتطرق النزهان الى القرار الوزاري رقم 606 لسنة 2012 في شأن تنظيم استدعاء السلع والبضائع والمنتجات، حيث حدد القرار عددا من الالتزامات على الوكيل أو البائع وهي، ابلاغ وزارة التجارة والصناعة كتابيا عن أي استدعاء يعلنه البائع من تاريخ بدء عمليات الاستدعاء على ان يتضمن الابلاغ عن بعض البيانات كتحديد الأنواع التي تشملها عمليات الاستدعاء، مع وصف العيب وصفا دقيقا، وبيان الأخطار التي تنتج عن العيب.

● عاطف رمضان

بحثت مع إسكندر رفع الحظر عن عمالة إندونيسيا

الرشيدي: حفظ حقوق العمالة وتكثيف الجولات التفتيشية على المؤسسات

أكدت وزيرة الشؤون ذكرى الرشيدي ان الوزارة ساعية الى سد النواقص في كل إدارات العمل والقضاء على كل أشكال الفساد.

وقالت في تصريح صحافي عقب الاجتماع الذي عقدته مع وزير القوى العمالة والهجرة في اندونيسيا والوفد المرافق له انها تسعى الى تحسين الأداء في قطاع العمل ونسعى الى صدور القانون الخاص في إنشاء الهيئة المستقلة للعمل وان كانت بإشراف وزارة الشؤون لتكون المسؤولة عن وضع استراتيجية تنظيم العمل واستقدام العمالة وتقوم بمهامها وان نعمل على معالجة كل الخلل إذا وجد ولكن الأمر في طور المعالجة ولا يتم إنجازه في يوم وليلة يستغرق بعض الوقت وأننا سنعلن عن كل الخطوات تدريجيا.

وأشارت الى انها أعطت تعليمات بشأن تكثيف الجولات التفتيشية على المؤسسات والشركات للتأكد من قيامها بأعمالها والوزارة مستمرة في مكافحة أي شكل من أشكال التجارة في الاقامات.

وعن الاجتماع مع الوزير الاندونيسي محمد إسكندر والوفد المرافق أوضحت ان الوفد يقوم في جولة على دول مجلس التعاون لتباحث في إمكانية الوصول الى اتفاقية ومن ضمنها الكويت في شأن العمالة الاندونيسية وان الكويت لديها علاقات متميزة مع اندونسيا

وإضافت الرشيدي تم التباحث في شأن رفع الحظر عن العمالة الإندونيسية في الكويت وبينت للجانب الاندونيسي ان الكويت حريصة على ضمان حقوق العمالة وذكرنا لهم كل الخطوات التي تم اتخاذها حفاظا على حقوق العمالة.

كما ركزنا لهم حرصنا على مشاركة العمالة المتميزة والمدربة في أعمال التطور التي تشهدها الكويت في الفترة الحالية والمستقبل وأجبن عن الاستفسارات التي طرحها الوفد حول حقوق العمالة وشددنا على حرص الكويت على حفظ حقوق العمالة.

وقال ان شاء الله سنتوصل الى اتفاق وهم في هذا الاجتماع لم يعرضوا أي اتفاقية بل إباحة في شأن اتفاقيات تعقد في المستقبل.

وذكرت الرشيدي ان في الكويت حاليا حسب الإحصائيات حوالي 13 ألف عامل اندونيسي منهم 12 ألفا من العمالة المنزلية والباقي عمالة في القطاع الأهلي وذكرنا لهم أننا في الكويت نرحب بأي عمالة فنية مدربة تستقدم الى الكويت.

وعن الاتفاقيات التي عرضت في السابق أوضحت ان الكويت أرسلت اتفاقيات الى اندونيسيا في السنوات الماضية يتم التباحث بها بين الوزارات المعنية في اندونيسيا

وشددت على ان حضور الوفد الى الكويت للتباحث من اجل الوصول الى اتفاقية ترضي الجميع ونحن مشددون على ان قانون العمل الكويتي يحفظ حقوق العمالة وهناك اتفاق في وجهات النظر ونتمنى ان يشاركوا في الخطوات التطويرية المقبلة لأن لديهم عمالة متنوعة يمكن الاستفادة منها.

● بشرى شعبان

ذكرى الرشيدي

خلال انطلاق نشاطات مشروع «معاً» الشبابي

المهيني: الحرية هي أول بوابة للتنمية وعلى الشباب استثمارها لصالحهم

عدد من المشاركين والمشاركات في المشروع (متين غوزال)

أكد الناشط السياسي د.عبيد الوسمي أن الحياة عبارة عن ضرورة تشجيع النواحي الإبداعية لدى أصحاب المواهب غير المعلومين ولابد من تشجيعهم على الإبداع والعطاء داعيا كل من يستطيع أن يصنع فارقا في المجتمع إلى الإقدام على إحداث هذا الفارق.

كلام الوسمي جاء خلال مشاركته في الأمسية الافتتاحية لنشاطات مشروع «معا» التي انطلقت مساء أمس الأول في فندق الريجنسي وهو مشروع شبابي تنموي مستدام يهدف إلى تدريب الشباب على الكويتي على كيفية التأسيس لمستقبلهم وإنشاء مشاريعهم الخاصة بذكاء وحرفية.

وبهذه المناسبة قالت رئيسة المشروع نوال المهيني إن «معا» مشروع تنموي مستدام يخدم المجتمع وشريحة الشباب من فئة 17 الى 30 عاما بشكل خاص ويتكون المشروع من ثلاث مراحل المرحلة الأولى هي عقد أمسيات متنوعة تتمحور حول مواضيع متعلقة بتنمية الذات والتنمية البشرية إلى جانب مشاركات لتجارب حية من صلب موضوع الأمسية لتتحدث عن تجربتها، أما المرحلة الثانية فهي تسجيل الشباب الراغبين في المشاركة في المشروع عبر الرابط الالكتروني الخاص بالمشروع، أما المرحلة الأخيرة فهي التحاقهم بأكاديمية «معا» التي يخضع فيها الشباب إلى دورات تدريبية لاخصائيين في مجال علم الاجتماع والتدريب والتنمية البشرية.

وأضافت المهيني أن المشروع يساعد الشباب في تحقيق طموحاتهم ويساهم في تغيير نظام تفكيرهم من شباب استهلاكيين الى منتجين حتى ترجع الكويت كما كانت دولة منتجة بكل بشبابها وقوية فيهم، مشيرة الى ان المشروع يجمع الشباب المتعلم والمثقف والمطلع وهم شباب رأوا طريقهم وأصبح لهم دور في ان يظهروا بالشكل الذي يليق لبلدهم. فالكويت عبارة عن لوحة جميلة فإذا لم تتوافر جميع قطع هذه اللوحة ستبقى الصورة ناقصة وهذا هو هدف المشروع حتى تكتمل الصورة بكل أركانها وأشكالها الجميلة.

وأولى الأمسيات كانت مع محاضرة «انا حر» تحدثت خلالها المهيني عن كيفية استثمار الحرية وتحويلها لعامل إيجابي لإبراز طاقات الشباب وإبداعاتهم، ودعت الشباب إلى استثمار الحريات لصالحهم.

وتحدثت عن كيفية استخدام الحرية واستثمارها في الطاقات الشبابية ولإنجاز ومعرفة ما والمسؤوليات المنوطة بالحرية، وقالت إنه يجب وضع النقاط على الحروف ليتعرف الشباب على مفهوم الحرية الإيجابي ومسؤولية الحرية تجاه المجتمع والوطن فالحرية هي اول بوابة للتنمية.

كما تخللت الأمسية مشاركات لمواهب شبابية في مجالات مختلفة كالرسم والموسيقى وغيرها، وقد تحدثت عطاف المطوع عن تجربتها في التعبير عن موهبتها عبر تطبيق «الكيك» قائلة انه على كل شخص يؤمن بموهبته أن يشعر بالحرية لإيصالها إلى العالم، ولكن في الوقت نفسه عليه أن يحترم حريته بالدرجة الأولى وبالتالي حرية مجتمعه والناس المحيطين به.

● رندى مرعي

نوال المهيني

عدد من المشاركين

العيبان أكد السعي للخروج من عنق الزجاجة وحل النزاع بينهما

قائمتا المزارعين تتفقان على انتخاب قائمة الصبيح

انتخبت الجمعية العمومية غير العادية بالاتحاد الكويتي للمزارعين بإجماع حضورها براك الصبيح وقائمته بكاملها في الاجتماع الذي نظمه عدد من المزارعين المحايدين بين القائمتين والتي ترأسها رئيس الاتحاد الكويتي للمزارعين السابق فلاح العيبان والذي أكد في كلمة ترحيبية في البداية بجميع المزارعين الذين لبوا دعوة اخوانهم المزارعين لانقاذ ما يمكن انقاذه والخروج من عنق الزجاجة من أجل مصلحة جموع المزارعين وحل النزاع بين القائمتين موضحا ان الخلاف والاختلاف بين أعضاء مجلس ادارة الاتحاد هو على مصلحة المزارعين وان المزارعين خلال السنة الأخيرة لم يكونوا من ذوي الحظ الوفير بسبب الخلاف والتنافس على خدمة المزارعين.

وقال العيبان ان الخلاف لن يؤدي الى نتيجة مرضية ولا يعمر بلدا بل انه حتى في العائلة الواحدة والبيت الواحد يؤدي الى انشقاق وتدمير الأسرة مبينا أن مجموعة من المزارعين وحسب النظام الأساسي للاتحاد تقدموا بطرح معقول لمعالجة الخلاف الحاصل بين مجالس ادارة الاتحاد وانه يجب علينا ألا نقف متفرجين على ما يلحق بنا كمزارعين من أضرار مالية وإدارية وزراعية وتوصلوا لعقد جمعية عمومية تبت في موضوع الخلاف وتختار مجلس ادارة الاتحاد من بين الطرفين المتنازعين والنظام الأساسي يتيح للمزارعين سواء بوجود أو عدم وجود مجلس ادارة في حال رفض مجلس الادارة، عقد الجمعية العمومية ومن حق المزارعين عقد جمعية عمومية وان يجتمعوا ويقرروا.

فلاح العيبان

براك الصبيح في مقدمة الحضور (سعود سالم)

على العهد باقون

بدوره أكد رئيس مجلس ادارة الاتحاد الكويتي للمزارعين براك الصبيح أن أبناء الكويت من المزارعين سوف يبقون كما عهدتهم القيادة السياسية وأنهم مستمرون في الانتاج رغم الصعوبات التي تواجههم وأن تلك المصاعب لن تثنيهم عن مواصلة المشوار في العمل الوطني الذي بدأوه للمساهمة في تأمين الامن الغذائي للبلاد مشيرا الى ان تعطيل أعمال مجلس الادارة بسبب تعنت بعض الجهات الحكومية في عدم إصدار شهادة لمن يهمه الأمر.

وبين ان وزارة الشؤون أغفلت قرارات الجمعية العمومية المنعقدة في 2012/5/8 على الرغم من تنفيذ مجلس الادارة لحكم المحكمة وتم اصدار قرار بحل العاجل من الامور بإجراء الانتخابات في مقر الاتحاد حيث فازت بها القائمة الحالية التي تدير الاتحاد وبعد تصويت الجمعية العمومية أصبح لزاما علينا تنفيذ رغبة الاخوة المزارعين بأن تستمر القائمة الحالية بإدارة أمور الاتحاد لعام ميلادي واحد تكميلي لمجلس الادارة والذي مضى عليه ثلاثة أعوام تنفيذا لحكم المحكمة بإكمال عامين ميلاديين ذهب منهما عام وباق عام آخر مشيرا الى أن مجلس تصريف الأعمال دعا الى جمعية عمومية حسب المادة 25 من النظام الأساسي للاتحاد والتي تنص على حق أغلبية أعضاء مجلس الادارة في الدعوة لعقد جمعية عمومية أو خمس الأعضاء المسجلين في الاتحاد المسددين للرسوم ولكن تم إغفال هذه الجمعية وقراراتها التي اتخذتها وأكدت من خلالها صحة قرار مجلس الادارة وتم فصل رئيس مجلس ادارة تصريف الأعمال وتم التأكيد على صحة الانتخابات.

● بشرى شعبان

مجلس الاتحاد

بعد اجماع المزارعين على قائمة الصبيح لادارة أمور مجلس الاتحاد يكون براك فهد الصبيح رئيسا للاتحاد وم.خالد يعقوب الدعيج نائبا للرئيس وجابر مرزوق العازمي أمينا للسر وسعد ثواب قضاب المطوطح أمينا للصندوق وعضوية عوض ظاهر الدماك وغنيم ناصر هزاع العدواني ومشاري فلاح العيبان الشمري وفهد مسفر الحيان ويوسف محمد عبدالرزاق البطي.

السنان: مناقشة أوضاع من لم يشملهم بدل النوبة

أكد مدير إدارة رعاية الاحداث د.عبداللطيف السنان اننا سنجتمع اليوم مع الوكيل المساعد لقطاع الرعاية الاجتماعية بالانابة منصور المنصور ومدير إدارة الشؤون الادارية لمناقشة أوضاع الموظفين الذين لم يشملهم قرار بدل النوبة وايضاح مدى استحقاقيتهم للبدل، موضحا ان من حق الموظفين الذين لم يشملهم ان يتذمروا وذلك للعطاء الذين يقدمونه للنزلاء سواء كان في الالتزام بالدوام من خلال النوبات الليلية او بالدور الذي يقدمونه. وبين أن بدل النوبة شمل فقط المشرفين والاخصائيين الاجتماعيين وترك جزءا من الموظفين الذي يعلمون بنفس المجهود للموظفين الذين شملهم حيث سنطالب من خلال الاجتماع بإعداد مذكرة حول احقية الموظفين الذي يصرف لهم بدل النوبة بالاضافة إلى انه سيتخلل الاجتماع بمناقشة الاسراع باقرار بدل الطعام وبدل العدوة الذي لم يقر منذ فترة طويلة.

● بشرى شعبان